وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 06 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يغلق مرتفعاً للأسبوع السادس مع شح الإمدادات العالمية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط على ارتفاع في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت أمس الأول الجمعة، مرتفعة أكثر من دولار للبرميل لتسجل مكاسب للأسبوع السادس على التوالي بعد أن مددت السعودية وروسيا المنتجين الرئيسيين تخفيضات الإمدادات حتى سبتمبر، مما زاد من مخاوف نقص المعروض.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.10 دولار، أو 1.3 ٪، لتبلغ عند التسوية 86.24 دولارا للبرميل، في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.27 دولار، أو 1.6 ٪، ليغلق عند 82.82 دولارا للبرميل. ووصل كلا المعيارين القياسيين إلى أعلى مستوياتهما منذ منتصف أبريل يوم الجمعة.

ومددت المملكة العربية السعودية يوم الخميس خفضا طوعا لإنتاج النفط قدره مليون برميل يوميا حتى نهاية سبتمبر، مما أبقى الباب مفتوحا لتمديد آخر، كما اختارت روسيا خفض صادراتها النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميًا الشهر المقبل.

وكتب محللو «يو بي إس» في مذكرة «مع تمديد خفض الإنتاج نتوقع عجزا في السوق يزيد عن 1.5 مليون برميل يوميا في سبتمبر بعد عجز يقدر بنحو مليوني برميل يوميا في يوليو وأغسطس.»

وعلى صعيد الطلب، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك يوم الجمعة بعد اجتماع وزاري لمجموعة أوبك + - منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها - إن الاستهلاك العالمي للنفط قد ينمو 2.4 مليون برميل يوميا هذا العام.

ولم يسفر الاجتماع عن أي تغييرات في سياسة المخرجات. وأضافت مذكرة يو بي إس أن اللجنة أشارت إلى أنها قد تتخذ إجراءات إضافية في أي وقت، مما قد يعني تخفيضات إضافية إذا ساءت ظروف السوق. وتوقع محللو يو بي اس تداول أسعار برنت في نطاق 85 إلى 90 دولارًا للبرميل خلال الأشهر المقبلة.

وفي وقت سابق يوم الأربعاء، ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزون النفط الخام في البلاد انخفض بمقدار 17 مليون برميل الأسبوع الماضي مع زيادة الصادرات ومدخلات المصافي من النفط الخام في قلب موسم السفر الصيفي.

وأظهرت البيانات الصادرة يوم الجمعة، التي أثقلت كاهل أسعار النفط، أن الاقتصاد الأمريكي حافظ على وتيرة معتدلة لنمو الوظائف في يوليو، لكن مكاسب الأجور القوية وتراجع معدل البطالة تشير إلى استمرار ضيق ظروف سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، ساء التباطؤ في النشاط التجاري في منطقة اليورو أكثر مما كان يعتقد في البداية في يوليو، ورفع بنك إنجلترا سعر الفائدة إلى أعلى مستوى له في 15 عامًا يوم الخميس.

وقال المحللون في منصة تداول النفط، آي ان جي، إن «إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام انخفض إلى حوالي 9.2 ملايين برميل في اليوم في يوليو مقارنة بنحو 10 ملايين برميل في اليوم في يونيو 2023.

ولا تزال المعايير القياسية للنفط الخام برنت، والامريكي، في طريقها لأطول سلسلة من الأسابيع الإيجابية هذا العام، بمساعدة المخزونات الأمريكية التي سجلت سحبًا أكبر بكثير من المتوقع في الأسبوع الماضي. وكانت القراءة أكبر سحب شوهد في البيانات التي يعود تاريخها إلى عام 1982 وأظهرت أن إمدادات النفط في أكبر مستهلك في العالم تتقلص.

وقالت زاكس انفيستنق، تبدو أيام الأسعار السلبية للعقود الآجلة للنفط الخام على بعد سنوات خفيفة. وأدى فائض المعروض من النفط الناجم عن الوباء إلى انهيار غير مسبوق، مما دفع سعر العقود الآجلة للخام الأمريكي، غرب تكساس الوسيط، إلى الانخفاض بالقرب من - 37 دولارًا للبرميل.

ومع إعادة فتح الاقتصادات في جميع أنحاء العالم من حالات الإغلاق، انتعشت أسعار النفط مع انتعاش السفر ببطء. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط ذلك العام بأقل من 50 دولارًا للبرميل. وبالمضي قدماً حتى عام 2022، أدى ارتفاع التضخم في 40 عامًا إلى ارتفاع سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى أكثر من 130 دولارًا للبرميل.

وبلغت أسعار النفط ذروتها في الدورة في مارس من العام الماضي، ومنذ ذلك الحين كانت في اتجاه هبوطي ثابت، متخلفة أكثر من 50 ٪ من قيمتها من الذروة إلى القاع. لكن الارتفاع الأخير فوق 80 دولارًا للبرميل يجعل خام غرب تكساس الوسيط على وشك الاختراق:

وبالتزامن مع الارتفاع الأخير في أسعار النفط، هناك انتعاش في قطاع الطاقة، والذي تأخر طوال معظم هذا العام. وسجل قطاع زاكس للزيوت والطاقة مكاسب تزيد عن 6 ٪ خلال شهر يوليو. ومع ذلك، لا تزال شركات النفط الكبرى تعلن عن انخفاضات كبيرة في أرباح الربع الثاني. وأدى انخفاض أسعار الوقود الأحفوري مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق إلى إحداث تأثير سلبي على صافي الأرباح. فيما تجاهلت أسهم الطاقة النتائج إلى حد كبير، حيث تعمل الشركات على زيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم.

من ناحية أخرى، تمكن عدد مختار من الشركات من مخالفة اتجاه الأرباح التنازلية. وفي أواخر شهر يوليو، قدمت شركة شلمبرجير إس إل بي، أكبر شركة خدمات حقول النفط في العالم، نتائج أرباح الربع الثاني بقيمة 0.72 دولار أمريكي للسهم، بزيادة قدرها 44 ٪ مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي. وتحسنت الإيرادات البالغة 8.01 مليار دولار أمريكي بنسبة

19.6 ٪ خلال الربع.

في وقت، ربما تكون شهية الصين للوقود والمنتجات المشتقة من النفط الأخرى مثل البلاستيك قد بلغت ذروتها هذا العام حيث تستمر المشاكل الاقتصادية في البلاد في الوقوف في طريق الانتعاش الكامل من صفر كوفيد. وفي حين أن الأرقام الرئيسية الأخيرة لواردات الخام تشير إلى طلب قوي على النفط، فقد تم تخزين الكثير من هذا العرض بدلاً من تحويله إلى بنزين وديزل. ولا يزال الانتعاش الاقتصادي للدولة يظهر علامات توتر هذا العام من خلال المؤشرات الضعيفة عبر قطاعي التصنيع والبنية التحتية، مما يلقي بثقله على توقعات السلع.

ومن المحتمل أن يكون طلب الصين على النفط هذا العام قد بلغ اقصى حد عند 16.4 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني. ومن المتوقع أن يتراجع إلى 15.8 مليون برميل يوميًا في الربع الثالث قبل أن يرتفع في الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى حوالي 16.2 مليون برميل يوميًا.

بينما يتضح ضعف الطلب الحالي في الديزل، وهو وقود صناعي رئيسي يستخدم في قطاعات التعدين والخدمات اللوجستية والزراعة. وعززت الصين الصادرات وأضافت إلى المخزونات التجارية مع تراجع الاستهلاك المحلي. وبلغت الشحنات الخارجية الشهرية 1.19 مليون طن اعتبارًا من 25 يوليو، وهو أعلى مستوى منذ مارس، في حين قدرت شركة اويل كيم أن المخزونات التجارية كانت عند أعلى مستوى لها في ثلاثة أشهر اعتبارًا من 20 يوليو.

وتجاوزت واردات الصين من النفط الخام 12 مليون برميل يوميًا في مايو ووصلت إلى أعلى مستوى لها في ثلاث سنوات في يونيو، مما أثار تفاؤلًا صعوديًا في توقعات البلاد. ومع ذلك، فقد تم تخزين الكثير من هذا النفط حيث استغل المشترون انخفاض الأسعار لتجديد المخزونات وخيبة الأمل في الطلب.

وتوسعت المخزونات على اليابسة إلى مستوى قياسي بلغ 1.02 مليار برميل. ويقارن ذلك مع الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة، والذي يحتوي حاليًا على ما يقرب من 347 مليون برميل بعد سلسلة من عمليات السحب. وكانت معدلات التشغيل لمصافي التكرير التي تديرها الدولة تزيد قليلاً عن 80 ٪ من طاقتها اعتبارًا من 27 يوليو، بزيادة عشر نقاط مئوية عن نفس الفترة من العام الماضي، لكن معدلات المعالجات المستقلة في البلاد انخفضت عن العام السابق، ما يقرب من 60 ٪ من السعة.

وبالنسبة للنصف الثاني، يبدو أنه لا يوجد نمو كبير في الطلب على استهلاك البنزين والديزل، ومع ذلك، قد تظل واردات الخام قوية إذا استمرت المصافي في إعادة التخزين.

وأظهرت أحدث الأرقام من الولايات المتحدة - أكبر مستهلك للوقود في العالم - أن الطلب على الوقود ارتفع إلى 20.78 مليون برميل يوميا في مايو، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس 2019. وكشفت بيانات أن مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة انخفضت الأسبوع الماضي. وتشير الأرقام إلى انخفاض مخزونات النفط الخام في المتوسط بنحو 900 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو.

وبينما تعثرت بعض المكاسب الإضافية في الأسعار إلى حد ما بسبب قوة الدولار، أشارت بيانات المخزون إلى مزيد من التشديد في الإمدادات العالمية بعد التخفيضات الحادة في الإنتاج من قبل أكبر المنتجين في العالم.

وأدى ارتفاع أسعار النفط أيضا إلى سحب الحكومة الأمريكية عرضا لشراء ستة ملايين برميل من النفط لإعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي. وتقلصت المخزونات الأمريكية بأكثر من 15 مليون برميل، وهو أكبر سحب على الإطلاق

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام الأمريكية تقلصت على الأرجح بمقدار 15.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو، مقارنة بتوقعات المحللين لسحب حوالي 70 ألف برميل و0.6 مليون برميل في الأسبوع السابق.
وترتبط البيانات بالرهانات على أن الطلب الثابت على النفط وضعف الإنتاج العالمي سيضيقان أسواق النفط بشكل كبير هذا العام، مما يعزز أسعار الخام. وعادة ما تنذر بيانات معهد البترول الأمريكي باتجاه مماثل في بيانات المخزون من إدارة معلومات الطاقة.

وتقلصت مخزونات البنزين ونواتج التقطير - وهي مؤشر رئيس للطلب على الوقود - أكثر من المتوقع، وفقًا لبيانات معهد البترول الأمريكي، مما يشير إلى أن استهلاك الوقود في الولايات المتحدة كان يرتفع أيضًا بعد فترة هدوء خلال الشهر الماضي. وتؤكد قراءة المعهد محاولات المملكة العربية السعودية وروسيا لضبط توازن العرض والطلب من خلال إجراء تخفيضات كبيرة في الإنتاج، والتي من المتوقع أن تقلل الإمدادات بشدة في النصف الثاني من عام 2023.

أسعار الغاز تصل لأعلى مستوياتها في 2023

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سجلت أسعار الغاز أعلى مستوياتها في 2023 يوم الجمعة، لتجدد المخاوف من أن يعكس التضخم في الولايات المتحدة اتجاهه النزولي. وبلغ المتوسط الوطني لغالون الغاز 3.82 دولارات، بزيادة 0.29 دولار عن الشهر الماضي. وترجع حركة أسعار البنزين الصعودية إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط الخام الأمريكي بنسبة 15 ٪ في يوليو، إذ يحوم حاليًا فوق 81 دولارًا للبرميل.

وقال كبير المحللين الاستراتيجيين في ماركيت قيج دوت كوم، ميشيل شنايدر: «إن 80 دولارًا للبرميل هو حقًا منطقة رئيسية، وعلينا أن نواصل حقًا مراقبة ما يحدث مع النفط». وغالبًا ما يرتبط سعر النفط ارتباطًا عكسيًا بالدولار وعوائد سندات الخزانة طويلة الأجل، وكلاهما كان في اتجاه تصاعدي. ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن العرض تبقي أسعار النفط الخام مرتفعة.

وأضاف شنايدر: «بغض النظر عن ارتفاع العوائد اليوم، أو ارتفاع الدولار، فإننا نعلم أن هناك عوامل في السلع تتجاهل كل ذلك عندما نصل إلى وضع حقيقي بين العرض والطلب». وقالت السعودية يوم الخميس: إنها ستمدد خفض الإنتاج أحادي الجانب البالغ مليون برميل من النفط يومياً حتى نهاية سبتمبر في مسعى منها للحفاظ على حد أدنى للأسعار. وتم الإعلان عن الخفض في وقت سابق من هذا العام بعد أن قالت أوبك +: إنها ستمدد تخفيضات الإنتاج حتى العام المقبل.

كما أثرت الحرارة الشديدة في بعض مناطق الولايات المتحدة على إمدادات البنزين. وقال آندي ليبو من شركة ليبو أويل أسوشيتس: «إن مؤشر درجة الحرارة المرتفع من 110-115 فهرنهايت يربك المصافي ويجبرها على خفض معدلات إنتاجها وهذا يؤثر على إمدادات البنزين والديزل. بالإضافة إلى ذلك، عانت العديد من مصافي التكرير من انقطاع غير مخطط له مما يحد من الإمدادات». وقد تزداد الانقطاعات سوءًا إذا تعرضت الولايات المتحدة لإعصار كبير هذا الموسم. وقد يعود الطلب عند مستويات الأسعار الفورية الحالية للغاز، وبالتالي هناك حاجة لارتفاع أسعار الغاز لإبقاء الطلب منخفضًا وهذا يشمل كلاً من الطلب الأوروبي على الغاز، والذي أظهر بعض علامات الانتعاش مؤخرًا، والطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال.

وفيما يتعلق بالتوقعات طويلة الأجل، إن نمو الغاز الطبيعي المسال من المقرر أن يظل قوياً حتى عام 2050. ومع ذلك، فإن النمو حتى عام 2040 يبدو قائمًا على أسس جيدة جدًا، كما أن النمو بعد عام 2040 يصبح تخمينيًا للغاية ويعتمد على أسواق جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا.

وما يثير القلق قليلاً بشأن الطلب العالي على الغاز هو أنه لن ينجح نسبيًا في اختراق سوق توليد الطاقة وستشهد العديد من الأسواق في جميع أنحاء آسيا نموًا قويًا للغاية في الطاقة المتجددة حيث يلعب الفحم دورًا رئيسيًا في الدعم، مما يترك مجالًا ضئيلًا للغاز. ومع ذلك، لا يزال يلعب دورًا مهمًا في القطاع الصناعي.

وفي اعتبارات التوريد، ستكون هناك زيادة طفيفة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية في عام 2024، مما يجعل من الضروري التعامل بحذر بشأن نقص السوق. ولا يوجد حل لهذه المشكلة المتعلقة بالإمدادات المحدودة حتى تبدأ الطاقة الإنتاجية الجديدة من الولايات المتحدة وقطر وكندا في النصف الثاني من العقد.

وتستغرق استجابة العرض ما لا يقل عن أربع سنوات حتى تأتي، و2022-2027 هي فترة تعديل وزاري، مما يعني أن إعادة ترتيب التجارة ستحدث مع أحجام أكبر من الغاز الطبيعي المسال في أوروبا على حساب انخفاض أحجام الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق النامية الناشئة في آسيا. وتحاول آسيا من جانبها التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلب من خلال عقود شراء الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل. وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، شوهد مستوى قياسيًا من تعاقد الغاز الطبيعي المسال طويل الأجل مع زيادة هذا العام في يونيو. ووقعت الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين، التزامات طويلة الأجل مع قطر، لكن التعاقد الرئيسي كان من الولايات المتحدة.

لكن، سيكون الربع الثالث مفصلياً بالنسبة لسوق الغاز الأوروبي، مع تركيز كل الأنظار على معدل تعبئة التخزين، وتقدم الصيانة الصيفية النرويجية والمنافسة من آسيا على الغاز الطبيعي المسال. ومع امتلاء مواقع التخزين في الاتحاد الأوروبي بنسبة 77 ٪ بالفعل، يمكن أن تتفوق المخزونات قبل فصل الشتاء بوقت طويل مما يعني أن اللاعبين في السوق قد يواجهون صعوبة في العثور على ملاذ للغاز في أوروبا في وقت لاحق من هذا الربع.

لكن المخاوف بشأن الموثوقية النرويجية وإمكانية الطلب القوي على الغاز الطبيعي المسال في آسيا - في الصين على وجه الخصوص - قد تؤدي إلى بقاء توازن السوق ضيقًا. ووفقًا لمحللي ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس، من المتوقع أن تتبع مواقع التخزين الجزء العلوي من نطاق الملء التاريخي لمدة خمس سنوات حتى الربع الثالث وأن يتم ملء 95 ٪ بحلول نهاية سبتمبر.

وقالوا: إن امتلاء مواقع التخزين في الاتحاد الأوروبي بالفعل أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. وتم ملء 58 ٪ فقط من طاقتها في نهاية يونيو 2022 وإلى 48 ٪ فقط في نفس الوقت في 2021. وأصبح الملء الآن على قدم المساواة تقريبًا مع عام 2020 عندما كانت مواقع التخزين عند 80 ٪ من السعة بنهاية يونيو مع تراجع الطلب بسبب جائحة كوفيد، مما دفع التجار الأوروبيين إلى استخدام المرافق الأوكرانية لتخزين فائض الغاز.

ومن المقرر أن يظل الطلب الأوروبي بشكل عام خافتاً في الربع الثالث، على الرغم من توقع ستاندرد آند بي جلوبال أن يكون أعلى قليلاً على أساس سنوي نتيجة لانخفاض الأسعار كثيرًا. وتراجع الطلب الأوروبي على الغاز في الربع الثالث من العام الماضي مع ارتفاع الأسعار لتصل إلى مستويات قياسية في أواخر أغسطس. وقال ألون ديفيز، المدير الأول في ستاندرد آند بي جلوبال: إنه يجب أن تظل الأسعار مرتفعة بما يكفي للحفاظ على عمليات تسليم الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا

وتقييد الطلب بما يكفي للسماح بتخزين الغاز بالوصول إلى المستويات المستهدفة. وقال ديفيز: «الخطر بالنسبة لأوروبا هو أنه في حالة ارتفاع الطلب الآسيوي على التبريد أكثر من المتوقع في الربع الثالث، فإن حجم الغاز الطبيعي المسال الواصل إلى أوروبا قد يكون أقل مما كان متوقعًا». في غضون ذلك، تواصل روسيا تدفق الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا، ولا تزال شحنات الغاز الطبيعي المسال الروسية إلى أوروبا قوية. ومع ذلك، استمرت معارضة شراء الاتحاد الأوروبي لأي غاز روسي على الرغم من عدم خضوعه لأي عقوبات على مستوى الاتحاد الأوروبي حتى الآن. وأدرجت المفوضية الأوروبية بندًا في حزمة إزالة الكربون من الغاز، وهي الآن ثلاثية، لمنح الدول الأعضاء القدرة على تقييد الواردات الروسية. ولا تزال هناك مخاوف بشأن الصيانة النرويجية، إذ تأثر إنتاج الغاز بتمديد أعمال الصيانة في منشأة معالجة الغاز الرئيسية في نهامنا، في حين يتم جدولة العمل بانتظام في غضون مهلة قصيرة. وتم إيقاف نهامنا - التي تعالج الغاز من حقلي اورمن لانج، وأستا هانستين الرئيسيين - في منتصف مايو للصيانة السنوية، مع تأجيل عودتها لأكثر من شهر حتى 15 يوليو. وكان تأثير جداول الانقطاع المعدلة في نهامنا هو إزالة 2.9 مليار متر مكعب من الغاز من مزيج الإمداد في الربع الثالث.

وقالت ستاندرد آند بورز جلوبال: «التوقعات للربع الثالث هي أن تدفقات خطوط الأنابيب سوف تتعافى من الصيانة الصيفية، ولكن بشكل حاسم بالنسبة للسعر، لن يكون هناك إمدادات إضافية وشيكة». وساهمت المخاوف بشأن الصيانة النرويجية في الزيادة الأخيرة في أسعار الغاز الأوروبي، تي تي اف، والتي قيّمتها بلاتس للشهر المقبل، عند أدنى مستوى له في أكثر من عامين عند 23.25 يورو / ميجاوات ساعة في أواخر يوليو الفائت، لكنه شهد عددًا من الارتفاعات في الأسابيع الأخيرة.

ووصل سعر الغاز الأوروبي، تي تي اف، إلى أعلى مستوى له مؤخرًا عند 41.03 يوروهاً/ ميجاوات ساعة في 15 يونيو، وفقًا لتقديرات بلاتس، وتم تقييمه آخر مرة في 28 يوليو عند 33.83 يوروهاً/ ميجاوات في الساعة، بزيادة 45 ٪ منذ بداية الشهر. ومن المتوقع أن ينخفض الطلب الأوروبي على الطاقة بنسبة 1.8 ٪ على أساس سنوي عبر استطلاع في 10 أسواق، على الرغم من أن سبتمبر قد يتطابق مع العام الماضي. وقال جلين ريكسون، رئيس تحليلات الطاقة الأوروبية، في ستاندرد آند بي جلوبال: «بينما نمضي في الربع الثالث - عندما يكون قطاع الطاقة بشكل عام أكثر إحكامًا وأكثر عرضة لمخاطر الارتفاع من الطقس مقارنة بالربع الثاني - لا تزال هناك إمكانية لتوسيع مساحة توليد الغاز». ومع ذلك، من المتوقع أن ينخفض توليد الغاز والفحم معًا في الربع الثالث بنحو 25 ٪ على أساس سنوي، مع انخفاض توليد الفحم الصلب بنسبة 44 ٪. ومع تحسن توافرها النووي، يبدو أن فرنسا مستعدة لأن تظل مُصدرًا صافيًا للطاقة خلال الربع الثالث، مع قدرة إضافية من رابط جديد إلى إيطاليا من المقرر أن يعود في منتصف يوليو. وقد تعود المعنويات الهبوطية في أغسطس بسبب أحجام المزاد الإضافية. وقال المحللون في ستاندرد آند بورز جلوبال، في مذكرة حديثة: «إن الطلب خلال زيادة الإنتاج يأتي من توليد الطاقة الشمسية، ومن المتوقع أن تشهد التوقعات الموسمية لحجم التداول الموسمي بقاء الإجماليات الشهرية ثابتة من الآن وحتى نهاية شهر أغسطس - حيث تحد العطلة الصيفية الأوروبية من الطلب الكبير على المدى القصير من قبل المستثمرين، كما أن الطلب الصناعي على توليد الطاقة محدود أيضًا بسبب انخفاض الغاز.

ويتوقع المحللون أن تنتقل المملكة المتحدة إلى مركز تصدير الطاقة الصافي بحلول الربع الثالث من عام 2023 أو بحلول أكتوبر 2023، مع تداول أسعار الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة بخصم من أسعار الغاز القارية.

«أويل برايس»: تراجع مخاوف الركود تدعم أسعار النفط في مواجهة ارتفاع الدولار والفائدة

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

واصلت أسعار النفط الخام تسجيل مكاسب للأسبوع السادس على التوالي مع تفوق توقعات نقص الإمدادات وزيادة الطلب على المخاوف من ركود اقتصادي.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي، أن النفط سجل مكاسبه الأسبوعية السادسة على التوالي، وهي أطول سلسلة في أكثر من عام بعد أن مددت السعودية وروسيا قيود الإمدادات حتى الشهر المقبل، والنقص القياسي في مخزونات الخام الأمريكية.

ولفت التقرير إلى استقرار خام غرب تكساس الوسيط فوق 82 دولارا للبرميل محققا مكاسبه خلال فترة الستة أسابيع إلى نحو 20 في المائة، مشيرا إلى أن الصراع في أوكرانيا مازال أيضا محل تركيز بعد أن قال اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين إن السلطات الروسية أغلقت مؤقتا ميناء نوفوروسيسك أمام حركة المرور البحرية.

وأشار إلى ارتفاع العقود الآجلة في نيويورك الآن بسبب تخفيضات الإنتاج من قبل قادة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، حيث أكد اجتماع لجنة «أوبك+» الجمعة على سياسة الحصص للمجموعة ولم يوص بإجراء تغييرات على التخفيضات التي يجريها الأعضاء.

وأضاف التقرير أنه في غضون ذلك أظهرت البيانات الأمريكية هذا الأسبوع أكبر انخفاض في مخزونات النفط الخام على الإطلاق مع انخفاض الحيازات بأكثر من 17 مليون برميل، ما يوفر مزيدا من الأدلة على تضييق السوق.

ونوه إلى بيانات لشركات دولية تؤكد أن خام برنت قد يرتفع إلى 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام، مسلطا الضوء على تداول أسعار النفط الخام قرب أعلى مستوى لها في ثلاثة أشهر فوق 85 دولارا للبرميل في لندن، إلا أن المخاوف بشأن انتعاش الاقتصاد الصيني تلقي بظلالها على توقعات الطلب.

وأوضح أن «أوبك+» ستواصل تقييم أوضاع السوق عن كثب، وأن أعضاء «أوبك+» على استعداد لمعالجة تطورات السوق والاستعداد لاتخاذ تدابير إضافية في أي وقت، لكن الارتفاع التضخمي المتجدد من شأنه أن يلحق مزيدا من الألم للمستهلكين.

من جانب آخر، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي أن لجنة «أوبك+» لا ترى أي حاجة لمزيد من التدخل في السوق في الوقت الحالي، فقد أشاروا إلى استعدادهم للتدخل إذا لزم الأمر، معتبرا أن تمديد تخفيضات الإنتاج دفع أسعار النفط نحو مكاسب أسبوعية أخرى، رغم التهديد الذي يلوح في الأفق برفع أسعار الفائدة الفيدرالية.

وأفاد بأن الانخفاض الكبير في مخزونات النفط الأمريكية التي أبلغ عنها معهد البترول الأمريكي وإدارة معلومات الطاقة - وهو الأهم منذ أعوام - عزز من ارتفاع أسعار النفط، مشيرا إلى تراجع المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة، ما أدى إلى دعم أسعار النفط حتى وسط الدولار القوي والتشديد المحتمل لسياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي بسبب سوق العمل القوية.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بنسبة 1.5 في المائة، في نهاية تعاملات الأسبوع، لتواصل حصد المكاسب للجلسة الثانية على التوالي بدعم من قرار السعودية تمديد خفض الإنتاج شهرا إضافيا.
وواصل الخامان القياسيان (برنت، وغرب تكساس الوسيط) تسجيل المكاسب للأسبوع السادس على التوالي مع تفوق توقعات نقص الإمدادات وزيادة الطلب على المخاوف من ركود اقتصادي.
كانت أسعار النفط قد أنهت تعاملاتها الخميس 3 أغسطس، على ارتفاع بأكثر من 2.5 في المائة، بعد تعهد السعودية وروسيا، ثاني وثالث أكبر منتجي الخام في العالم، بخفض الإنتاج حتى الشهر المقبل.
في ختام الجلسة، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي -تسليم أكتوبر 2023- بنسبة 1.3 في المائة، (1.1 دولار)، لتصل إلى 86.24 دولار للبرميل، مسجلة مكاسب أسبوعية بنسبة 2.16 في المائة، (1.83 دولار).
كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي -تسليم سبتمبر- بنسبة 1.55 في المائة (1.12 دولار)، لتصل إلى 82.82 دولار للبرميل، مسجلة مكاسب أسبوعية بنسبة 2.78 في المائة، (2.24 دولار).
من جانب آخر، انخفض العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 5 مرات أخرى هذا الأسبوع، حيث انخفض إجمالي عدد الحفارات إلى 659 هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام.
وذكر التقرير الأسبوعي لشركة» بيكرهيوز» الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أنها قدرت خسارة 120 من منصات الحفر النشطة، حيث انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 416 منصة مقارنة بعدد الحفارات في بداية 2019 قبل تفشي الوباء.
ولفت إلى انخفاض عدد حفارات النفط 4 هذا الأسبوع إلى 525 بانخفاض 96 حتى الآن في عام 2023، مشيرا إلى بقاء عدد منصات الغاز على حاله عند 128، بخسارة 28 منصة غاز نشطة منذ بداية العام، كما فقدت الحفارات المتنوعة منصة واحدة في الأسبوع الماضي.
ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار 5 منصات - 18 منصة أقل من الوقت نفسه من العام الماضي، كما انخفض عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار 1، وهو الآن أقل بمقدار 18 عن هذا الوقت من العام الماضي.
وأفاد ببقاء مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة عند 12.2 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو، وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، وذلك على قدم المساواة مع مستويات الإنتاج في بداية العام، حيث ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن 100 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

صادرات العراق النفطية لأمريكا تنخفض إلى 235 ألف برميل يوميا

الاقتصادية

انخفضت صادرات العراق النفطية لأمريكا إلى 235 ألف برميل يوميا، خلال الأسبوع الماضي، بحسب البيانات الرسمية.
وبلغت صادرات العراق النفطية لأمريكا 235 ألف برميل يوميا الأسبوع الماضي، منخفضة بمقدار 38 ألف برميل كمعدل يومي عن الأسبوع الذي سبقه.
وأشارت إلى أن الصادرات النفطية العراقية لأمريكا بلغت الأسبوع قبل الماضي 273 ألف برميل يوميا، وفقا لـ«الألمانية».
وشهدت إيرادات صادرات النفط العراقي في يوليو ارتفاعا بنحو 1.178 من مليار دولار، إذ سجلت 8.293 مليار دولار، مقارنة بنحو 7.115 مليار دولار مسجلة في يونيو الماضي.
وأصدرت وزارة النفط العراقية، مطلع الشهر الجاري بيانا بالإحصاءات الأولية لكميات النفط المصدرة والإيرادات المحققة.
وتستهدف الحكومة الفيدرالية في بغداد تعظيم إيرادات صادرات النفط العراقي، خلال العام الجاري، عبر خطة لزيادة كميات الصادرات بنحو 250 ألف برميل يوميا، خلال النصف الثاني من العام، لتبلغ نحو 3.6 مليون برميل يوميا.
وقالت الإحصاءات الأولية -الصادرة عن شركة تسويق النفط «سومو»- إن إيرادات صادرات النفط العراقي لشهر يوليو سجلت نحو 8.293 مليار دولار، مقارنة بإيرادات شهر يونيو البالغة 7.115 مليار دولار.
وفي يوليو الماضي، سجل سعر برميل النفط العراقي 77.69 دولار، مقارنة بنحو 71.11 دولار مسجلا في يونيو، و71.30 دولار سجلها في مايو الماضي.
وبلغ المعدل اليومي لصادرات النفط العراقي في يوليو الماضي نحو3.444 مليون برميل يوميا، مقارنة بثلاثة ملايين و335 ألف برميل يوميا مسجلة في يونيو، ونحو 3.3 مليون برميل يوميا مسجلة في مايو.

بريطانيا: سقف السعر الذي فرضته مجموعة السبع يضر بعائدات الطاقة الروسية الاقتصادية

ذكرت الحكومة البريطانية أن سقف السعر بالنسبة للنفط الروسي، الذي فرضته دول مجموعة السبع ودول أخرى، لا يزال يضر بعائدات الطاقة في موسكو.

وقالت وزارة الخزانة البريطانية في بيان «إنه حتى نهاية يوليو الماضي، تم رصد انخفاض بواقع عشرة مليارات دولار (تسعة مليارات يورو)، في عائدات تصدير النفط الروسي، على أساس سنوي.

وفي الفترة بين مايو ويونيو وحدهما، تراجعت الإيرادات بواقع 1.5 مليار دولار (1.36 مليار يورو)، وفقا لـ«الألمانية».

وتابعت الوزارة في بيان أن «مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف» قدر بشكل مستقل أن سقف السعر على النفط الخام يكلف روسيا نحو 160 مليون يورو يوميا.

ونقلت الوزارة عن مصادر بالحكومة الروسية قولها إن إيرادات موسكو من قطاع الطاقة، في الربع الأول من هذا العام، كانت أقل بواقع 45 في المائة، مقارنة بما كانت عليه قبل عام.

يأتي ذلك في وقت، أصيبت فيه ناقلة نفط روسية بأضرار في مضيق كيرتش إثر استهدافها من قبل طائرات أوكرانية مسيرة، ما أدى إلى توقف حركة المرور لفترة وجيزة على الجسر الاستراتيجي، الذي يربط شبه جزيرة القرم بروسيا، وفق ما أفادت وسائل إعلام في موسكو.

ونقلت وكالة «تاس» الروسية الرسمية للأنباء عن مركز الإنقاذ البحري أن الناقلة أصيبت وتعرضت لأضرار، وقد وصلت قاطرتان إلى موقع الهجوم. وأضافت «تاس» أنه لم يتسرب أي مواد من الناقلة، التي كان على متنها 11 شخصا.

وكشفت صحيفة «موسكو تايمز» أن السفينة هي ناقلة النفط والمواد الكيماوية SIG الخاضعة لعقوبات أمريكية لتزويدها الطائرات الحربية في سورية بالوقود.

وقال فلاديمير روجوف، المسؤول الروسي في منطقة زابوريجيا بجنوب أوكرانيا إن عديدا من أفراد طاقم السفينة أصيبوا بسبب الزجاج المتطاير جراء الهجوم.

وكتب روجوف على تيليجرام أنه «كان في الإمكان رؤية الانفجار على السفينة من شبه جزيرة القرم التي اعتقد سكانها أنه انفجار بالقرب من مستوطنة ياكوفينكوفو القريبة من جسر القرم».

وأوقفت حركة المرور على الجسر الذي يربط شبه الجزيرة، التي ضمتها موسكو لنحو ثلاث ساعات قبل أن تستأنف في ساعة مبكرة من صباح السبت، بحسب مركز معلومات الطرق السريعة على تيليجرام.

وأظهر موقع تتبع السفن «مارين ترافيك» أن الناقلة SIG ثابتة في مكانها لا تتحرك وتحيط بها قاطرتان جنوب المضيق.

وجاء أحدث هجوم في البحر الأسود مع إعلان أوكرانيا أن إحدى مسيراتها أصابت سفينة حربية روسية في قاعدة بالبحر الأسود، فيما أكدت روسيا صد غارات جوية على شبه جزيرة القرم التي ضمتها.

مع تقلص المعروض العالمي.. أسعار النفط فوق 86 دولاراً عكاظ

ارتفعت أسعار النفط عند التسوية بأكثر من دولار للبرميل في آخر جلسة تداولات، لتواصل تحقيق المكاسب للأسبوع السادس على التوالي، بعدما قررت السعودية وروسيا خفضاً للإمدادات حتى نهاية الشهر القادم؛ ما زاد من مخاوف نقص المعروض.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.10 دولار، أي ما يعادل 1.3%، لتسجل عند التسوية 86.24 دولار للبرميل، فيما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.27 دولار، أو 1.6% ليسجل عند التسوية 82.82 دولار للبرميل. وحقق الخامان القياسيان خلال الجلسة أعلى مستوى لهما منذ منتصف أبريل الماضي.

وعلى صعيد الطلب، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، بعد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لأوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها: «إن الاستهلاك العالمي للنفط قد ينمو 2.4 مليون برميل يومياً هذا العام».

وأشارت المذكرة الصادرة عن «يو. بي. إس» إلى أن اللجنة أوضحت أنها قد تتخذ إجراءات إضافية في أي وقت؛ ما قد يعني تخفيضات إضافية إذا ساءت ظروف السوق.

وتأثرت أسعار النفط بالبيانات الصادرة أمس، التي أظهرت أن الاقتصاد الأمريكي حافظ على وتيرة متوسطة لنمو الوظائف في يوليو الماضي، لكن الارتفاع القوي في الأجور وتراجع معدل البطالة إلى 3.5% عكسا استمرار قوة سوق العمل، إضافة إلى ذلك، تراجعت أنشطة الأعمال بمنطقة اليورو بصورة أكبر مما كان يعتقد في البداية في يوليو الماضي، ورفع بنك إنجلترا سعر الفائدة إلى أعلى مستوى في 15 عاماً نهاية الأسبوع الماضي.

وكانت السعودية أعلنت أخيراً، أنها ستمدد خفضاً طوعياً لإنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يومياً حتى نهاية سبتمبر الماضي. وقررت روسيا أيضاً خفض صادراتها من النفط 300 ألف برميل يومياً الشهر القادم.

«أرامكو» ترفع أسعار بيع النفط إلى آسيا وأوروبا في سبتمبر

الشرق الأوسط

رفعت شركة «أرامكو» السعودية، أسعار بيع شحنات الخام العربي الخفيف إلى عملائها في آسيا وأوروبا، خلال شهر سبتمبر (أيلول) المقبل، لتكون الزيادة الثالثة على التوالي.

وحددت «أرامكو» السعودية سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف في سبتمبر لآسيا بعلاوة 3.50 دولار فوق متوسط عمان/ دبي.

في حين حددت سعر البيع لشمال غربي أوروبا بعلاوة 5.80 دولار فوق سعر برنت في بورصة إنتركونتيننتال، بينما حددت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف في سبتمبر للولايات المتحدة بعلاوة 7.25 دولار فوق مؤشر «أرجوس» للخام عالي الكبريت.

وعادةً ما تعلن السعودية أسعار بيع شحنات الخام العربي الخفيف خلال الـ10 أيام الأولى من كل شهر، على أن يتبعها باقي الدول. وتستشرف الأسواق رؤية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، من خلال تحديدها لأسعار النفط للشهر المقبل.

يُذكر أن أسعار النفط ارتفعت عند التسوية بأكثر من دولار للبرميل، يوم الجمعة، آخر تعاملات الأسبوع، لتواصل تحقيق المكاسب للأسبوع السادس على التوالي بعدما قررت السعودية وروسيا خفضاً للإمدادات حتى نهاية الشهر المقبل، مما زاد من مخاوف نقص المعروض.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.10 دولار، أي ما يعادل 1.3 في المائة، لتسجل عند التسوية 86.24 دولار للبرميل، فيما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.27 دولار، أو 1.6 في المائة، ليسجل عند التسوية 82.82 دولار للبرميل. وحقق الخامان القياسيان يوم الجمعة أعلى مستوى لهما منذ منتصف أبريل (نيسان).

وقالت السعودية في بيان يوم الخميس إنها ستمدد خفضاً طوعياً لإنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يومياً حتى نهاية سبتمبر، وتركت الباب مفتوحاً أمام تمديد آخر. وقررت روسيا أيضاً خفض صادراتها من النفط 300 ألف برميل يومياً الشهر المقبل.

قرض سعودي لإنشاء محطة طاقة شمسية في بيليز

الوطن

وقّع الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبدالرحمن المرشد أمس، مع رئيس وزراء بيليز جون أنتونيو برايسينو اتفاقية قرض تنموي مقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 77 مليون دولار، لتمويل مشروع إنشاء محطة الطاقة الشمسية في بيليز، بحضور معالي وزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار البيليزي كريستوفر كوي، وعدد من المسؤولين من الجانبين.

ويأتي توقيع الاتفاقية في إطار الجهود التي يبذلها الصندوق السعودي للتنمية، في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية والدول الجُزرية الصغيرة حول العالم، حيث نفّذ الصندوق منذ بدء نشاطه في عام 1975م، أكثر من 700 مشروع وبرنامج إنمائي في 90 دولة حول العالم، وتمثّل هذه الاتفاقية الموقّعة اليوم، تعزيز النشاط الإنمائي للصندوق في بيليز، مما يجعلها الاتفاقية الثانية التي يموّلها الصندوق خلال بدء علاقته الإنمائية مع بيليز في عام 2023م، كما تتواءم الاتفاقية بصورة وثيقة مع هدف الصندوق المتمثّل في دعم قطاع الطاقة النظيفة في البلدان النامية.

ويهدف المشروع إلى بناء محطة طاقة شمسية بقدرة (60 ميغاواط)، مع توريد وتجهيز الألواح الشمسية، للحد من الانبعاثات في قطاع الطاقة، بما يعادل 60 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا من خلال كفاءة النظام والاستهلاك، وسيقدّم المشروع دورًا رئيسًا في تحفيز النمو الاجتماعي وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، كما سيسهم في تحفيز النمو بشكل إيجابي في الاقتصاد المحلي وتعزيز الميزة التنافسية وتقليل الاعتماد على استيراد الطاقة، فضلًا عن تحسين جودة الكهرباء وتعزيز الاستدامة البيئية في التصدي للتغيرات المناخية من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى أن المشروع يدعم هدفين من أهداف التنمية المستدامة، المتمثّلين في الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي).

أنس الحجي: الصين تستغل مخزون النفط لكبح الأسعار.. وهذا حجمه فوق الأرض وتحتها

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الصين -صاحبة مخزون النفط العملاق- استوردت كميات ضخمة من النفط الروسي الرخيص وكررته ثم باعت المواد المكررة إلى أوروبا، وهي خطوة جاءت في وقت تحظر فيه أوروبا النفط القادم من موسكو.

وأضاف -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها بعنوان «هل تنافس روسيا السعودية ودول الخليج في الصين؟»- أن الأمر نفسه فعلته بكين مع الولايات المتحدة، إذ صدرت إليها النفط الروسي بعد تكريره، أي أن الخام الروسي يصل إلى أوروبا وأميركا إلى يومنا هذا، رغم الحظر المفروض عليه.

ولفت إلى أنه بما أن الفرق تضاءل بين واردات الصين ومخزون النفط لديها، فهذا يعني أن استهلاكها للخام كان أقل، ومن ثم كان النمو الاقتصادي أقل بكثير مما توقعه المحللون، إذ أشارت كل البيانات إلى أن بكين استوردت كميات أكبر عندما انخفضت الأسعار، واستوردت كميات أقل عند ارتفاعها.

مخزون النفط في الصين

تساءل مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي: إذا كان الاقتصاد ينمو واستوردت الصين كميات أكبر أو أقل، فمن أين جاء الفارق أو من أين سيُغطى هذا الفارق؟

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن الفكرة بسيطة، إذ إن زيادة الواردات تعني زيادة مخزون النفط في الصين، وبالتالي في المدة المقبلة عندما ترتفع الأسعار تفرج بكين عن المخزون، سواء كان من التجاري أو الإستراتيجي، ويستعملونه.

ونوه بأن هذه الخطوة تخفض الواردات، بما يعني خفض الطلب على النفط ونفط الخليج خاصة، وهو ما يخفض أسعار النفط أو يمنعها على الأقل من الارتفاع، في هذه الحالة يكون مخزون النفط هو الذي يمكّن بكين من توفير إمدادات النفط عندما تكون الأسعار مرتفعة، ولكن هذه الإمدادات لا تأتي من الواردات، وإنما من النفط المخزن في الداخل.

وتابع: «الأمر الآخر أنه لا أحد يعرف كميه مخزون النفط في الصين، سواء الإستراتيجي أو التجاري، فهذه أسرار قومية لا يعرفها أحد، وكل المعلومات المتاحة عن الأمر تكون من الأقمار الصناعية، وهي أرقام شبه دقيقة، لأن التقنيات تقدمت بصورة كبيرة، فيمكن الحساب بالضبط، وهناك تقنيات التصوير، ولكن النوع المتقدم هو الحراري».

وأضاف: «بعبارة أخرى، نستطيع معرفة كميات المخزونات -حتى لو كان سقف المخزون غير متحرك، لأن أسطوانات التخزين الضخمة بعضها يتحرك سقفه وبعضها ثابت- إذ إن هناك تقنية حرارية في الأقمار الصناعية تعرف كمية المخزون الموجودة، لذلك لدينا معلومات كافية من هذا النوع».

ولكن -وفق الحجي- المعلومات التي لا يعرفها أحد بالضبط، وتخضع فقط للتقديرات، هي: ما الذي يُصنف على أنه مخزون النفط التجاري، وما الذي يمكن تصنيفه على أنه المخزون الإستراتيجي في البلد الواقع بجنوب شرق آسيا.

ويوضح الرسم البياني التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم الطلب على النفط في الصين خلال المدة بين 2012 و2023:

بالإضافة إلى ذلك، هناك كميات تحت الأرض، وهي مغاور نفطية، تماثل المخزون الإستراتيجي في الولايات المتحدة، تُقدر كميته بنحو 125 مليون برميل الآن، وذلك بسبب زيادة بكين مخزونها بصورة كبيرة، بعد أن استوردت كميات كبيرة من النفط الروسي، بحسب ما قال الدكتور أنس الحجي.

ولفت إلى أن إجمالي مخزون النفط في الصين، سواء تحت الأرض أو فوقها يُقدر بنحو 1.1 مليار برميل، وهي كميات تكفي العالم بالكامل لعدة أشهر، وفي المقابل، تمتلك الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط عالميًا، مخزونًا يُقدر بنحو 850 مليون برميل، أي أن الصين تتصدر في هذا الجانب أيضًا.

هل تستغل الصين مخزونها الآن؟

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن كل البيانات توضح أن الصين تشتري النفط عندما تنخفض الأسعار وتخفض الشراء عندما ترتفع، والخلاف هنا حول إمكان استغلالها مخزونها لمنع الأسعار من الارتفاع بعد وصولها إلى 85

دولارًا للبرميل، ومن ثم تنخفض المخزونات هناك.

وأضاف: «هناك إشكاليات عدة في هذا الموضوع، الأولى أن المسؤولين في بكين أخبروا نظراءهم في السعودية أنهم لن يستعملوا المخزون الإستراتيجي إلا إذا ارتفعت أسعار النفط بصفة كبيرة، ربما فوق 100 دولار، وهناك احتمال كبير أن هذه العبارة صحيحة، ولكن تعريف المخزون الإستراتيجي هناك مطاط».

وفسر ذلك بأن المخزون في أميركا نوعان؛ التجاري والإستراتيجي، والفروق واضحة بينهما تمامًا، فالمخزون التجاري تملكه الشركات ولا تتحكم فيه الحكومة على الإطلاق، في حين المخزون الإستراتيجي تملكه الحكومة الفيدرالية، ومنح الكونغرس الرئيس جو بايدن حاليًا صلاحية التحكم به كما يشاء.

ولكن في الصين -وفق الحجي- تملك الحكومة المخزون التجاري بصورة غير مباشرة، لأن كبرى شركات النفط هناك تملكها الحكومة، وبالطبع هناك قطاع خاص ومصافٍ تابعة له، ولكن من يجرؤ هناك على ألا يتبع الخطوط التي ترسمها الحكومة، وبالتالي ليس هناك فاصل كبير بين المخزونات التجارية والإستراتيجية.

ولفت أنس الحجي إلى أنه إذ أرادت الحكومة استعمال مخزون النفط يمكنها استعماله بصفة إستراتيجية مع أن مسماها تجاري، لذلك فإنهم عندما أخبروا السعودية أنهم لن يستغلوا المخزون الإستراتيجي فإن كلامهم صحيح، لأن هذا سيبقى للنهاية، لأن هناك نفطًا آخر سيلجؤون إلى استعماله بصورة إستراتيجية.

وتابع: «هذه هي الإشكالية الأولى، واضح تمامًا أنهم بدؤوا السحب من المخزونات، ومن ثم فإن الطلب على النفط سيبدأ بالانخفاض، وهذا سيمنع الأسعار من الارتفاع، وكنا نتوقع في بداية العام أن يكون هناك ارتفاع للأسعار خاصة في الربع الرابع من العام الحالي، وكان هناك احتمال أن تصل إلى 100 دولار».

والآن -وفق الحجي- انتهى موضوع الـ100 دولار، ولن يحدث هذا السعر في 2023، إلا إذا كان هناك حدث سياسي ضخم في إحدى الدول المنتجة، والسبب هو أن بكين ستستغل المخزونات بصفة كبيرة، سواء تجارية أو إستراتيجية.

شكراً